محاولات جديدة لتحريك المساعي الاستسلامية

مشروع ضمانات تكفل "أمن" اسرائيل بقوة جوية مرابطة في القواعد العسكرية المحيطة بالمنطقة

ستراتيجيو الغرب يعتبرون "الضمانات" اسلوبا لسحق القوى التقدمية العربية

يضع الستراتيجيون الغربيون اسسا جديدة لتحريك المساعي الدبلوماسية في الشرق الاوسط للوصول الى استسلام عربي شامل ، من خلال مقترحات محددة ، لم يسبق التطرق اليها من قبل .

وتهدف هذه المقترحات بالدرجة الاولى الى تقديم ضمانات حاسمة الى اسرائيل ، وذلك عن طريق ارضائها جغرافيا بمنحها مناطق جديدة محروسة بمناطق مجردة ، ثم ربط حماية اسرائيل بالقواعد العسكريه الامبريالية المحيطه بالوطن العربي ربطا رسميا معترفا به دوليا ، والاهم من ذلك كله : القضاء على كل احتمالات نمو قوى تقدمية في المنطقة تجدد النضال المسلح ضد الامبريالية واسرائيل .

ويعتقد هؤلاء الستراتيجيون ان النقطة المركزية في مشكلة الشرق الاوسط هي تلك المتعلقة « بالضمانات » ، على انهم لا يخفون ان هذه الضمانات يجب ان تكون بمثابة حماية لاسرائيل اكثر مما تهدف الى ضمان تطبيق قرار مجلس الامن .

وقد عبر عن هذه المشاريع مقال نشرته « سوندايفل » البريطانية ، ذات التوزيع المحدود والتي تعامل مع القضايا الستراتيجية في العالم ، بقلم الاميرال انطوني بوزارد ، الذي يعتبر ان الضمانات الدولية « المقنعة » ، هي القادرة على توفير افضل الوسائل « لسد الهوة بين الطرفين العربي (بقصد القاهرة الرسمية بالدرجة الاولى) والاسرائيلي » .

و « بوزارد » هو رئيس مجموعة الدراسات السياسية للشرق الاوسط ، التابعة للمجلس الكنسي البريطاني ، وكان مديرا لاستخبارات البحرية البريطانية . ومن هنا اهمية ما يطرحه لكونه ليس بعيدا اليوم ، عن نشاطات الاوساط الغربية الرسمية ، المعنية بهذا النزاع ، وما يطرحه يعكس بدرجة او باخرى ، بعض الخطوط التي يجري تفكير هذه الاوساط وفقها .

ولا يزعم الكاتب الحياد ، بل ان تاييده للموقف الاسرائيلي واضح حتى عندما يقول بان للطرفين باعتقاده ، قضايا عادلة ، ويرايه ان الحل الوسط هو الامكانية الوحيدة ، ومع ذلك فان له ماخذ على قرار مجلس الامن ، ويعتبره متضمنا للمشكلة التي منعت الى الان تحقيق اي تقدم في نوع « السلام الذي تنشده اسرائيل » .

وهذه المشكلة التي تضمنها قرار مجلس الامن – في رايه – هي كون هذا القرار يعتمد على نقطتين اساسيتين : على اسرائيل ان تعيد الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، مقابل ان يمنحها العرب السلام الدائم . ويعتقد بوزارد بانه في هاتين النقطتين الاساسيتين لم يؤخذ بعين الاعتبار مدى الهوة القائمة بين الانسحاب على اساس مبدأ عام الحصول على الارض بالحرب وبين الحدود الامنة المتعلقة بحقائق جغرافية – استراتيجية ، « لاعتماد اسرائيل في دفاعها على نفسها .. »

وواضح هنا موافقة بوزارد على الموقف الاسرائيلي ومطلب « الحدود الامنة » الذي يتضمن عدم ارجاع كافة الاراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ . لذلك فانه يعتقد بان هذا هو اساس المشكلة ، وبان مشروع تحقيق تسوية مؤقتة ليس لديه احتمالات بالنجاح .

ويراي بوزارد ان هوة الانسحاب – الامن – الاسرائيلي ، الرئيسية هي التي وصلت بالمفاوضات الى طريق مسدود طوال فترة السنوات الاربع الاخيرة ، وبانها ستواصل مثل هذا التاثير في غياب اي شيء ملموس يمكن ان يتحقق في شانها . وهو بذلك يصل الى القول بان هذا بالضبط هو دور الضمانات الدولية للخروج من المأزق – ولكن ليس ضمانات الامم المتحدة او ضمانات الدول الكبرى وحدها ، « لانها ليست كافية بنظر اسرائيل » – التي يتبنى وجهة نظرها – وهو يقول في هذا الصدد : « .. لانه لا يمكن الاعتماد على ان تتفق الدول الكبرى بسرعة كافية تمكن الامم المتحدة ، او تمكنهم من العمل معا وفي الوقت المناسب ، كما لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة ان تعمل وحدها وفي الوقت المناسب ، خوفا من الاصطدام مع روسيا في تلك المنطقة الغامضة والحاسمة » .

ويعتقد بوزارد بان المهمة الاولى للضمانات هي المساعدة في تحقيق التسوية بين الطرفين ، لانها ليست البديل لسلام ملزم ، وقد اشار الى اتفاق لندن واشنطن حول هذه المسالة وقال « يبدو بان هذه المهمة قد انفق عليها اخيرا بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبانهما ستعيان بافضل الوسائل الدبلوماسية والملائمة ، التي يمكن تدبيرها » .

ولكن كيف ستكون هذه الضمانات ، وكيف ستعمل ؟

ان بوزارد يعتقد بان نجاح لندن وواشنطن على هذا الصعيد ، يعتمد على اشكال الضمانات الخارجية المقترحة ، وهو يطرح ثلاثة اشكال لهذه الضمانات ، هي الممكنة برايه ، الى جانب مصادقة مجلس الامن الدولي عليها :

■ ١ – وضع قوات دولية للمحافظة على السلام في مناطق مجردة من السلاح لمعالجة الحوادث المحلية ، والمساعدة في احتواء اي نشاط فدائي متبقي . ويتحكم بهذه القوات مجلس الامن الدولي ، وتخضع مسالة سحبها الى استعمال الفيتو . ولكن هذه القوات لن تكون على اية حال ، اكثر من دفاع رمزي ضد اي هجوم مدرع رئيسي عبر المناطق المجردة من السلاح ، او اي هجوم جوي من قولها ، او اي غزو بحري من حولها .

■ ٢ – اعطاء كلا الطرفين ضمانات منفصلة ، والتي لا يمكن ان تكون الا من قبل الدولتين الكبيرتين . وتكون السيطرة عليها خارج نطاق الامم المتحدة ، ولكنها تكون مسجلة لديها ، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة حلف شمال الاطلسي ولمعاهدة فرصوفيا .

■ ٣ – قوة بوليس دولي تضمن كلا الطرفين، والسيطرة عليها خارج نطاق الامم المتحدة ، رغم انها تكون مسجلة لديها ، كما هو الحال بالنسبة لضمانات الدول الكبرى .

ويدعو بوزارد الى اقناع اسرائيل وتمكينها من الزام نفسها بالانسحاب الى درجة كافية لاجراء المفاوضات وتحقيق التسوية ، ولكن المهمة يجب ان لا تعالج فيما يسميه ب « الفراغ السياسي للشرق الاوسط » ، ولكن في مضمون الاعتبارات التالية :

أ – عدم الاستقرار السياسي المتاصل في الاغراء بشن هجوم جوي لكسب الاولوية في الاحتلال – خاصة من قبل اسرائيل .

ب – خطر الصدام بين الدول الكبرى في منطقة متنافس عليها ، والذي يميل الى جعلهم مقدمي ضمانات غير واثقين وخطرين .

ج – القلق الغربي – ان لم يكن العالمي – والذي له المبرر التام ، من ان تعطي روسيا ادنى حد ممكن من الحجج لاستمرار وجودها العسكري في المنطقة بعد التسوية .

د – الحاجة الى تطوير مبادىء الامم المتحدة المتعلقة بالامن الجماعي والمراقبة الدولية ، التي يعتمد عليها الى حد كبير ، مستقبل الحلول السلمية للنزاعات ومسالة نزع السلاح .

هـ – الحاجة الى تحقيق تقدم في التنسيق الانجلو – اوروبي ، لسياسة خارجية ودفاعية ذات توجه خارجي – ان دخلت بريطانيا السوق المشتركة ام لا – بحيث تشارك اوروبا الولايات المتحدة عبء المحافظة على السلام العالمي .

وفي هذا المضمون يرى بوزارد بان افضل صفقة تسوية يمكن ان تكون على الشكل التالي :

١ – كما طلب بونانت وتطلب اسرائيل – يجب ابقاء الدول الكبرى خارج الخط الامامي لقوات الامم المتحدة المحافظة على السلام . ويجب عليهم حصر انفسهم بتقديم ضمانات منفصلة لكلا الطرفين ، ولكن فقط على اساس المحاولة الاخيرة المتبقية . وهذا من شانه التقليل من خطر الصدام فيما بينهما والتقليل من الحاجة الى وجودها في المنطقة ، والتقليل ايضا من تردد الكونغرس الاميركي للتصديق على مثل هذه الضمانات ، ومن شعور عدم الثقة الاسرائيلي العميق تجاه روسيا .

٢ – ان تتضمن قوات الامم المتحدة المحافظة على السلام ، قوات الدول الصغيرة غير المنحازة، وذات كفاءة وخبرة في تشغيل اجهزة النقل والمراقبة الحديثة .

٣ – وهذا يخصص لقوات البوليس الدولي العدد الاقصى من الدول الصغيرة والمتوسطة ، المتقدمة وغير المنحازة ، اي بريطانيا ، فرنسا، الاوروبيون من كلا الطرفين ، ودول « حيادية » مثل النمسا ، السويد ، فنلندا ، كندا واليابان (!) اما القوات الاوروبية فقد تكون قوات مخصصة لحلف شمال الاطلسي او حلف فرصوفيا ، بينما تخصص الدول الكبرى قوات اضافية لها في حال حدوث ازمات غير متوقعة في الشرق الاوسط وفي اوروبا في الوقت نفسه.

ويعتقد بوزارد بان افضل طريقة لتوفير مثل هذه القوة مع تجنب اي وجود في المنطقة ، هي قوة جوية من طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل ، تعمل من المطارات العسكرية في قبرص وفي جنوب تركيا ، وربما من حاملات الطائرات ايضا .

ويرايه فان هذه القوة تستطيع ان تضمن فشل محاولة اي طرف من الاطراف لشن هجوم رئيسي بريا كان ام جويا او بحريا ، عبر ، فوق او من حول المناطق المجردة من السلاح ، لانه لن يستطيع ان يحقق التفوق الجوي الضروري لنجاح هجومه . وهو لا يستبعد ايضا مشاركة السلاح الجوي البريطاني او القوة الضاربة الفرنسية اذا ما دعا الامر لذلك ، ويعتبر بان مثل هذه الضمانة الجوية تكون قوة مكملة لقوة الامم المتحدة وقوة لحفظ التوازن ، ويدعو الى استعمال كل التكتيكات الموضوعة لحلف شمال الاطلسي ، من قبل هيئة قيادة هذه القوة .

ويعتقد بوزارد بضرورة ان يكون هناك اخذ وعطاء من الطرفين ولكن الاساس يجب ان يكون « في اعطاء البلدان الاجنبية اقصى الضمانات باسم اقصى انسحاب ينسجم مع الامن الجماعي – مقابل اقصى السلام » .

اما لماذا يطالب بوجود ضمانات اضافية فذلك « من اجل ان تستطيع اسرائيل ان تلتزم نفسها بالانسحاب الى درجة كافية لحمل العرب على التفاوض ولكسب تسوية متفق عليها » والتي هي بنظره افضل الضمانات .

ويؤكد بوزارد بانه من دون تقديم هذه الضمانات الاضافية ، فان الضمانات الاخرى لن تكون ملائمة لتحقيق تسوية على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ .

وهو يدعو في النهاية الى العمل الجدي حول مثل هذه الضمانات على اساس انه ما ان يعرف بان المسالة تخضع لدراسة مفصلة ولتخطيط عسكري جدي ، فان ذلك من شانه ان يساعد « في اعطاء العرب بكلمون عوضا عن اطلاق النار » لان حدا اقصى من الانسحاب سيبدو لهم ممكنا ، كما انه سيقنع اسرائيل بالبدء في ان تاخذ في حسابها مسالة الضمانات ، وتسكت « الصقور الاسرائيليين » .

ويبرر بوزارد في النهاية ، الحاجه بضرورة الاسراع في العمل بالضمانات للشرق الاوسط ، لان ذلك سيدخل برايه ، عنصرا جديدا في مازق الانسحاب – الامن ، يساعد اسرائيل . ويمكن السادات وحسين من اظهار تقدم نحو السلام ، قبل ان تنجح العناصر « الاكثر نضالية » في الوصول الى مواقع اكثر تاثيرا ، ان كان في داخل المقاومة الفلسطينية ، او في داخل الجيش المصري او في الاتحاد العربي الجديد ، لان « فقط عملية اعادة تقييم جادة ودؤوبة ، لمسالة الضمانات ، وتناقش علنا ، يمكنها ان تكبح وتعكس ذلك الاتجاه » .

آخر خطى الحل السلمي

يمكن ايجاز آخر تطورات رحلة الحل السلمي ، كما يلي :

١ – بالنسبة للتسوية الجزئية المتمثلة في فتح القناة وصلت اميركا مع اسرائيل الى التفاهم كلي فيما يختص بنقطتين هامتين : الاولى هي عدم ربط فتح القناة بعبور قوات مصرية الى ضفتها الشرقية ، والثانية عدم ربط هذه التسوية الجزئية بالتسوية الشاملة وترك هذه الاخيرة للمحادثات المصرية – الاسرائيلية المباشرة .

اللافت للنظر انه ، فيما يختص بالنقطة الاولى على الاقل ، انعكس هذا الاتفاق الاميركي – الاسرائيلي على حجم التنازل المصري ، اذ الح ناطق بلسان القاهرة الى عدم ضرورة الربط كليا بين الانسحاب الاسرائيلي عن ضفة القناة الشرقية ، وبين انتقال عسكري مصري اليها !

٢ – اكدت دوائر اميركية واسرائيلية ، عقدت حول مسالة الشرق الاوسط ، انه في كل الاحتمالات السياسية الممكنة للعلاقات بين تل ابيب وواشنطن فانه من المؤكد ان « اية تسوية سياسية ، دون حرب ، ستؤدي حتما الى زيادة قوة اسرائيل وتحسين مكانتها في الشرق الاوسط » .

وقد جاءت هذه الصيغة ، بصورة خاصة، في بحث استقصائي اعده نداف سفران ، الاستاذ في جامعة هارفرد ، ونشرت هآرتس (٢/٤) نقلا منه .

الطليعة
اسبوعية سياسية جامعة
الصوت التقدمي لجماهير الخليج العربي
تصدر في الكويت صباح كل سبت
هذا السبت ٢/١٩
سبق صحفي تنفرد به الطليعة :

الخابرات الاميركية تضع اسس سيطرة كاملة على الخليج من خلال مشاريع "اقتصادية" مشتركة

ذكرت صحيفة « الفايننشال تايمز » اللندنية ، ان وزيرا اميركيا سيكون مسؤولا عن ترتيب الشبكة الدبلوماسية لسلطنة مسقط – عمان

وقال مراسل الصحيفة في الشرق الاوسط بان روبرت اندرسون ، وزير الخزانة الاميركي السابق ، وهو رجل اعمال ومبعوث رئاسي، قد اعطي سلطات كبيرة من السلطان قابوس لبناء الشبكة الدبلوماسية للبلد . وقد اختار اندرسون اثنين من العرب لتسلم مناصب دبلوماسية في السلطنة ، الاول هو فاروق جابر ، وهو لبناني وسيكون مسؤولا عن الشرق الاوسط . والثاني هو يحيى عمر وهو ليبي منفي من ليبيا ، وسيكون مسؤولا عن اوروبا الغربية .

ومن ناحية اخرى ، ذكر المراسل بان اندرسون ربما كان الوسيط في المفاوضات التي كانت جارية في اوائل هذا الشهر ، بين حكومة عمان وبين المصالح الاميركية ، حول انشاء شركة للصيد مشتركة .

ويعتقد بان السلطان قابوس سيساهم بمبلغ مليوني جنيه استرليني في راسمال الشركة بحيث يملك ٥١٪ من الاسهم ، ولكن المصالح الاميركية المعنية هي التي ستشرف على اعمال الاسطول هذا ، وسيكون شارلز بلاك ، رجل الاعمال البريطاني ، هو المسؤول الاول عن هذه المصالح الاميركية .

ويشير المراسل الى ان شركة بلاك – موردبللو – كانت تجري مفاوضات ايضا في كل من العربية السعودية ودبي .

واضاف يقول بان الاعتقاد السائد في عمان هو ان الولايات المتحدة هي التي تدعم هذه العمليات ، وبان القلق الاميركي من تنامي الوجود السوفياتي في المحيط الهندي هو السبب الرئيسي وراء هذا التدخل ، وبان عددا من المراقبين المطلعين يرون بد وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية في الموضوع .

ويقول المراسل بان هناك اشارة الى الاتفاقية التي وقعتها واشنطن مع البحرين مؤقتا بشان استعمال القواعد العسكرية التي كانت تستعملها بريطانيا من قبل ، كذلك الى النداء الذي وجهته الحكومة الاميركية بتخفيض مشترك للقوات العسكرية في المحيط الهندي والذي قصدت به الاتحاد السوفياتي.

والذي يثير قلق واشنطن هو اتفاقية الصيد المعقودة بين موسكو واليمن الجنوبية الشعبية التي تساند الثورة في ظفار ضد السلطان قابوس . وقد اشار المراسل الى ان شركة موردبللو قد تقوم بعمليات مراقبة لحساب البحرية الاميركية من خلال عملها في صيد الاسماك !

ويشير المراسل الى دور العربية السعودية في هذه الصفقة عندما يقول بان هناك اعتقاد بان الصفقة تشمل دفعة اولى تبلغ قيمتها ٥٠ مليون استرليني دفعها الملك فيصل ، الذي اعترف بمعان بعد زيارة السلطان قابوس للرياض في شهر كانون الاول الماضي، ويشير جونز الى احتمال ان السلطان قابوس امام مسؤوليات برنامج التنمية الضخم واعباء حرب ظفار ، ربما اعطى الملك فيصل وعدا بان يلتزم جانب السعودية ولا يقف ضد مطالبة الملك فيصل بجزء من ارض ابو ظبي .

نظرة على نضالات الطلاب الفنيين ضد مناورات النظام وافلاسه

ان الازمات التي يعيشها لبنان اليوم في كافة النواحي السياسية والاقتصادية ، ليست مفاجئة بقدر ما هي دلائل واثبات ساطعة يفرزها النظام اللبناني تعبيرا واضحا وصحيحا عما هو قائم عليه من بنى هزيلة وسياسات فاشلة واسس محكومة بازماتها القاتلة كالتي نعيشها اليوم باجلى صورها على الاطلاق .

فلو حاولنا الوقوف امام نضالات جماهيرنا اللبنانية الكادحة منذ العام المنصرم ١٩٧١ حتى يومنا هذا ، لوجدنا انفسنا امام لوحة رائعة تنطق بافصاح شديد معبرة عن حالة العجز والضياع التي يعيشها نظام « الاقتصاد الحر » ، بعدما استنفد جهود كل اصحاب الخبرة النادرة ، والعلم الخارق والقدرات البالغة ، تلك التي كانت المرتكزات الاعلامية الاساسية لهذا العهد !

ومع ان حقيقة هذه المرتكزات المسح اتضحت الى حد كبير من خلال الكثير من الحلول التي قدمها النظام في سياق محاولاته (كما يقال) لانقاذ جماهيرنا الكادحة من بعض ازماتها الخانقة ، مع كل هذا تبقى نضالات الطلاب الفنيين وساما جديدا امتحنه النظام على افلاسه الفاحش ، وفشله الذريع في معالجة مطالب الطلاب الشرعية والعادلة :

١ – انشاء كلية هندسة .

٣ – ايجاد ملاك للشهادات الفنية وحصر الوظائف الفنية بالدولة لحملة الشهادات الفنية .

٣ – توسيع المعهد الفني الصناعي العالي

٤ – ايجاد مدارس فنية قسم ثاني في بقية المناطق والغاء الامتحانات المرحلية .

٥ – معادلة البكالوريا الفنية القسم الثاني بالبكالوريا الاكاديمية القسم الثاني .

هذه هي المطالب كما حددها الطلاب المهنيون وكما رفعت الى المسؤولين في لقاءاتهم السابقة واللاحقة مع الطلاب . هذه المطالب التي كانت محورا لنضالهم منذ اعلان الاضراب يوم ١٩٧٢/١/٤ الذي ما يزال مستمرا حتى الان .

اذن ، فان هذا الشكل الذي اتخذه نضال الطلاب لم يكن مفاجئا كما يدعون ، فلقد جاء نتيجة طبيعية للقاءات وحوارات كثيرة ذهبت سدى وهباء ، بعدما عبر النظام عن موقفه العلمي انسجاما منه مع منطقه « الديمقراطي حتى العظم » من خلال سلسلة من القرارات والاجراءات الفاشية .

ولقد قلنا ان نشير الى ان قرارا كان مجلس الوزراء قد اتخذه في جلسة عقدها في قصر بيت الدين عام ١٩٧١ ، يقضي بانشاء كلية هندسية في « الدكوانه » على ان يباشر التعليم فيها مع بداية العام الدراسي ١٩٧١ – ١٩٧٢ . وقد اعلن هذا القرار في حينه ، الا ان الدولة رفضت الاعتراف بقرارها هذا بعدما بقي طريح الادراج .

واذا كان هذا هو « القرار » الاول الذي واجه الطلاب ، فان اجراءات وقرارات اخرى كثيرة قامت بها الدولة استكمالا منها لمنطق التفاهم والحوار « الحديث » كما بدائه ! فقد توجه الطلاب بعد اليوم الاول من اعلان الاضراب، بقوى القمع تحتل المدرسة وتحولها الى ثكنة عسكرية تقوم بمهمة « الحوار الديمقراطي » ، وهل هناك منطق اكثر ديمقراطية من منطق البنادق والعصي !!

وبالطبع ، لم ينته الامر عند هذا الحد ، فقد افتلت وزارة التربية مطبخ المدرسة في محاولة منها لتجويع الطلاب بغية ارغامهم على مغادرة المدرسة ، وهي لا تلام على ما فعلت اذ هي لا تدرك ان اجراء كهذا ناجم عن اجهاض او تمييع الاضراب .

واستمرت القرارات والاجراءات تتصاعد، بحيث اقدم وزير التربية على اتخاذ قرار بطرد الف ومئة طالب لذات الهدف اياه ! ولما لم يتحقق له ذلك ، لم يجد امامه اكثر من ان يطلق اخر قذيفة حملها ثائر غضبه « الحريص على مصالح الطلاب ومستقبلهم » فكان قراره باقفال المعهد كليا !

وايضا تراجع الوزير عن قراره بعدما لم يفد منه اكثر مما افاد من قبل ، اذ ان هذا القرار لم يعطه اي امل بالقضاء على وحدة ارادة الطلاب وصمودهم .

لقد اعلن وزير التربية السابق غسان تويني عجزه وافلاسه وبالتالي عجز النظام عن تقديم حل لازمة الطلاب الفنيين كما عجز عن تقديم حل لغيرهم من الطلاب الثانويين والجامعيين . وها هو الوزير الجديد يحاول بجد واهتمام ان يخرج بحل عادل وسليم . ولكن ، ترى ، هل يتحقق له ذلك !

اننا نؤكد لعمالية كما اكدنا للنظام الرجعي من قبل انه عاجز كل العجز ، وواهم مغرق في الوهم ، اذا تصور انه يستطيع ذلك ، وليس هذا من باب الارتجال ، فلقد بات واضحا بجلاء ان هذه الازمة التي هي جزء لا يتجزأ من الازمات التي تعانيها جماهيرنا الكادحة ، ما هي الا مثل صارخ عن التناقض الاساسي الذي يحكم برامج واساس مصالح هذا النظام الرجعي المستغل ، من جهة ، مع مصالح واهداف الطبقات الشعبية الكادحة .

ان الطلاب المهنيين ، في غالبيتهم الساحقة هم ابناء الكادحين من شعبنا ، جاؤوا من المناطق اللبنانية بعدما دفعت بهم ظروفهم المعيشية الصعبة ، وطموحاتهم لنيل حقهم في العلم ، لاختيار هذه المعاهد الفنية ، في محاولة منهم للهرب من البرامج التعليمية المعقدة والعقيمة ، ومن اجل ضمان مستقبل يستطيعون فيه تحسين امكانياتهم وظروفهم الاقتصادية ان يوفروا لانفسهم حدا من الحياة المعقولة في ظل هذا النظام المستغل .

ان كل هذه الظروف دفعت بهؤلاء الطلاب الى الابتعاد عن مناطقهم والمتفرة اساسا لمثل هذه المدارس وتحمل مشقات العيش بعيدين عن منازلهم ، منفيين عن مناطق سكنهم .

ولا يكفيهم ما هم عليه من فقر وشقاء حتى تستقبلهم البرامج المهنية وفارضوها ، بعقبات تقطع عليهم طريق النجاح والتخرج من خلال مراحل التصفية بالامتحانات على غرار ما يصيب باقي زملائهم من الطلاب ابناء الكادحين .

من هنا يتحدد عجز النظام القائم ، بل قل عدم استعداده بالاساس لحل هذه الازمة لما فيه مصالح الجماهير الشعبية الكادحة ، بحكم تناقض مصالحه الاساسية معها .

وبعد ، مهما اشيع عن محاولات النظام لتجديد الحوار والتفاهم ، فاننا لن نوهم على الاطلاق ان هذه المحاولات من شانها ان تخرج بازمة الطلاب من اطار المضيعة للوقت، ومحاولة تمييع النضال الطالبي الذي شعر النظام بعبئه الثقيل لا محالة .

وفي هذا المجال ، لا بد من التاكيد مجددا ان هذه الازمة التي يعيشها الطلاب الفنيون ما هي الا واحدة من التي تعانيها جماهيرنا الشعبية الكادحة وبالتالي، فان حلها الجذري مرتبط بالاساس في توجيه النضال الطالبي وتصعيده لكي يصب في مجرى النضال الجماهيري الواسع الذي سيترتب عليه تغيير كل البنى والمفاهيم التي نتجت عنها هذه الازمات .

ضياء منير